http://www.almadapaper.com - E-mail: almada@almadapaper.com ◆ العدد (2242) السنة التاسعة - الجمعة (9) أيلول 2011

# الكونغرس يطالب ببقاء ١٠ آلاف مقاتل بعد الـ ٢٠١٢

## لجنة في البرلمان الأميركي حزينة على احتفاظ بغداد بـ٣ آلاف جندي وتريد المزيد

## "القوات المسلحة" تبرر ادعاءاتها بالمخاوف من تغلغل ايراني يعقب الانسحاب

**بغداد / المدى**

قال أعضاء في الكونغرس الأميركي: إن على الولايات المتحدة الاحتفاظ بـ ١٠ آلاف جندي في العراق على الأقل بعد انسحاب قواتها من هناك بحلول نهاية العام الحالي.

وقالت إدارة الرئيس الاميركي باراك أوباما إنها لم تبت في هذا الأمر بعد ولم يتم التوصل إلى اتفاق مع بغداد على بقاء أي من القوات الأميركية وقوامها الآن ٤٦ ألف جندي في العراق بعد نهاية العام الحالي.

وكان أعضاء الكونجرس يناقشون تقارير إعلامية أفادت بأن ليون بانيتا وزير الدفاع الاميركي يؤيد خطة لبقاء ما يتراوح بين ٣ و ٤ آلاف جندي أميركي في العراق بعد المهلة المحددة للانسحاب المتفق عليها في اتفاق أمني أبرم بين واشنطن وبغداد.

وقال هاوارد مكيون رئيس لجنة القوات المسلحة في مجلس النواب الاميركي "لم أسعد كثيرا برقم ٣ آلاف. سمعت من قادة في الميدان انه يجب ألا نخفض (القوات) عن ١٠ آلاف"، بحسب نبأ أوردته وكالة "رويترز".

وقد حذر مكيون، وهو جمهوري، كثيرا – من قبل – من خفض الإنفاق الأميركي على الدفاع.

وقال السناتور الجمهوري لينزي جراهام "اعتقد أن ١٠ آلاف على الأرجح هو أقل شيء". وحذر جراهام وهو ضابط في قوات الاحتياط الجوية وزار كثيرا القوات الأميركية في العراق وأفغانستان من ان إيران تحاول زعزعة الديمقراطية الوليدة في العراق.

وأدلى بهذه التصريحات في مجلس الشيوخ الاميركي الذي تحدث أمامه أيضا السناتور جون مكين والسناتور جو ليبرمان وهما من المتشددين في شؤون الدفاع.

وقال جراهام إن هناك حاجة لبقاء قوات أميركية لمساعدة العراقيين على جمع المعلومات والتدريب ومكافحة "الإرهاب" وإقرار السلام في المناطق المتنازع عليها بين الكرد والعرب وحماية المدنيين الأميركيين الباقين في العراق.

وقال المتحدث باسم وزارة الدفاع الأميركية جورج ليتل انه لن يعلق على "المشاورات الجارية في الوزارة حول ما نناقشه مع الحكومة العراقية".

وخولت الكتل السياسية العراقية الشهر الماضي حكومة رئيس الوزراء نوري بالتفاوض مع واشنطن للإبقاء على مدربين عسكريين أميركيين بعد الموعد المقرر للانسحاب.

وانسحاب القوات الأميركية يعد امتحانا صعبا للعراق بعد نحو ثماني سنوات من دخولها للبلد والإطاحة بالنظام السابق، في ضوء تصريحات لمسؤولين عسكريين عراقيين يتحدثون عن عدم جاهزية العراق عسكريا ولاسيما في مجال الدفاع الجوي ومراقبة الحدود.

وكانت، مصادر أميركية مطلعة ذكرت أمس الأول إن إدارة أوباما قررت خفض عدد القوات الأميركية في العراق، نهاية العام، إلى ٣٠٠٠ جندي، مما يدل على خفض كبير في عديد هذه القوات، بحسب ما ذكرت محطة فوكس نيوز الإخبارية. ويعتقد أن قرار تخفيض قوام القوات الذي وقع عليه ليون بانيتا وزير الدفاع الأميركي يثير امتعاض عدد من كبار القادة العسكريين الأميركان.

وأثناء زيارته لبعض المواقع في ذكرى أحداث الحادي عشر من أيلول أكد انه "لم يتم اتخاذ أي قرار بشأن عدد القوات التي ستبقى في العراق"، وأضاف: "هذا بالطبع سيكون موضوعا للمفاوضات مع العراقيين، ونتيجة لها، وكما قلت لم يتم اتخاذ أي قرار بشأن عدد الجنود".

وتؤكد المصادر أن الإدارة الأميركية دفعت وزارة الدفاع لخفض عدد القوات إلى اقل من عشرة آلاف، ويبدي القادة العسكريون قلقهم على سلامة الجنود الأميركيين الذين سيبقون هناك.

وهذه التصريحات، تثبت أن الرئيس الأميركي باراك أوباما أخلف وعده الذي قطعه خلال فترة الدعاية الانتخابية والتي كان السبب الرئيسي في صعوده على دفة إدارة الحكم.

وقال احد المصادر "لا يمكننا تأمين الجميع ميدانيا مع عدد من الجنود لا يتجاوز الثلاثة آلاف، كما لا يمكننا أن نفعل ما نحتاج الى عمله مع العراقيين"، فيما قال مصدر آخر أن "إجمالي عدد القوات يمكن أن يرتفع الى حدود خمسة آلاف عند ضم طاقم دعم إضافي".

بالمقابل، فأن مستشار رئيس الوزراء الإعلامي، علي الموسوي قال في تصريح لـ"المدى" ان هذه الأعداد تقديرات للجانب الأميركي ولا تخص العراقيين والذين لم يتخذوا حتى اللحظة قرار بعديد القوات المتبقية حتى اللحظة.

من جهته، قال مسؤول أميركي عسكري رفيع المستوى إن "تخفيض البيت الأبيض عديد القوات إلى ثلاثة آلاف يعني أن مهمة تلك القوات لن تتجاوز تدريب القوات العراقية لا أكثر".

وأضاف المسؤول العسكري "ليس هناك تقريبا أي مجال لشن عمليات أمنية مع هذا العدد الضئيل من القوات التي ستقتصر مهمتهما تقريبا على مجرد التدريب". وأضاف المسؤول أنه "في حال كان هذا العدد القليل جدا من القوات مخصصا لجهود مكافحة الإرهاب، فليس ذلك ما يريده على الأرجح الجنرال لويد أوستن، قائد القوات الأمريكية في العراق".

وقالت المصادر إن "المسؤول الوحيد في الإدارة والذي حاول الإبقاء على ما لا يقل عن عشرة آلاف جندي في العراق في نهاية العام، كان وزيرة الخارجية هيلاري كلينتون. لكنها خسرت المعركة".

وردا على تلك الأخبار قال السناتور جو ليبرمان، الذي سافر إلى العراق عدة مرات، إنه وخلال المحادثات التي أجراها، لم يسمع قط "عددا منخفضا كهذا للقوات يصل إلى ٣٠٠٠ جندي لتأمين المكتسبات التي حققها العراقيون على مر السنوات الماضية"، مضيفا أن سؤاله الأول للإدارة هو "ما إذا كان العدد هو الرقم الذي طلبه العراقيون، أو تم اختياره وفقا لمعايير أخرى".

ومن جانب البرلمان العراقي، فقد أكد النائب قيس الشذر، ان لدى الولايات المتحدة الاميركية وسائل غير قواتهم العسكرية لتمرير مشاريعهم في العراق.

وتشير معلومات، ولم تؤكدها الحكومة العراقية، الى أن نقاشات أميركية عراقية تجري حاليا بسرية تامة لإبقاء أعداد كبيرة من أفراد القوات الأميركية في البلاد بحسب الفقرة الثالثة من الاتفاقية الأمنية.

وقال الشذر أمس الخميس: إن في حال ابرام اتفاقية بين الحكومة العراقية والاميركية على تدريب القوات الامنية العراقية وتجهيزها، فان هذه الاتفاقية من اختصاص مجلس وزراء ولا يحتاج الى تدخل البرلمان، اما كان الاتفاق على بقاء القوات المقاتلة فسيكون لمجلس النواب دور كبير في هذا الموضوع.

وبين النائب عن العراقية: لدى الولايات المتحدة الاميركية وسائل غير قواتهم العسكرية لتمرير افكارهم والضغط على الكتل السياسية، موضحاً ان خروج القوات الاميركية من العراق لا يعني انهاء تواجدهم في البلاد.

وفي وقت سابق، طالب النائب عن ائتلاف العراقية اركان ارشد الزيباري الحكومة العراقية بإعلان نتائج المفاوضات الخاصة ببقاء او التعاقد مع مدربين من القوات الامريكية، مشيرا إلى أنه لحد الآن الحكومة لن تحدد رسميا موقفها النهائي.

وقال الزيباري: أن "الحكومة العراقية والبرلمان لحد الآن لم يحددا موقفهما النهائي من تمديد بقاء القوات الامريكية او التعاقد مع مدربين، لذلك على الحكومة والكتل السياسية أن تكون واضحة وصريحة بأن هل تستطيع القوات الامنية العراقية الحفاظ على الامن وسد الفجوات؟".

وأضاف الزيباري يجب تحديد جاهزية القوات الامنية وبعدها يتم الاعلان عن الموقف النهائي دون المجاملات السياسية عن التمديد من عدمه.

# "العدل" تجدد اعتراضها على العفو العام مستعينة بـ"شورى الدولة"

## المشروع يقتبس بعض نصوصه من قرارات "الثورة المنحل" وتجاوز احد الممرات الدستورية

## الداعون له يعولون على الصفقات بين الفرقاء بعد اجراء التعديلات على مسودته النهائية

**بغداد / المدى**

كشفت وزارة العدل، أمس الخميس، عن ملاحظات وتعديلات اصدرها مجلس شورى الدولة أصدر خاصة بقانون العفو العام، مشيرة إلى أن المجلس حدد وجود ثلاث مواد نقلت نصاً من قرار العفو العام الصادر عن مجلس قيادة الثورة المنحل رقم ٢٢٥ لسنة ٢٠٠٢ نصاً من حيث الصياغة والمضمون، فيما أكد مجلس شورى الدولة إن مشروع قانون العفو العام الجديد لم يتم عرضه على أعضائه لغرض إجراء التدقيقات التدوينية المقتضية عليه.

وقال وزير العدل حسن الشمري في بيان صدر، امس، وتلقت "المدى"، نسخة منه، إن "الوزارة أصدرت ملاحظاتها الخاصة بقانون العفو العام بهدف إضافتها ضمن التعديلات الأساسية في تشريع هذا القانون لتلافي الأخطاء والثغرات القانونية الواردة فيه"، مبينا أن "التعديلات والمشورة التي تم تقديمها من مجلس شورى الدولة بشأن قانون العفو العام تمت بناء على طلب اللجنة القانونية في مجلس النواب".

وأضاف الشمري أن "أعضاء مجلس شورى الدولة حددوا مآخذ في نقل مشروع القانون المواد (١) و (٢) و (٣) نصاً من قرار العفو العام الصادر بقرار مجلس قيادة الثورة (المنحل) رقم (٢٢٥) لسنة ٢٠٠٢ على هذا القرار من حيث الصياغة والمضمون"، مشيرا إلى أن "القانون لم يعرض في حينه على مجلس شورى الدولة لإجراء التدقيقات التدوينية المقتضية عليه".

وأكد وزير العدل أن "مشروع القانون يشكل أهمية كبيرة في المجتمع تتطلب المساهمة والمبادرة في إغنائه بالبحث وتقصي منافعه وعيوبه لتماسها المباشر مع حياة الإنسان العراقي والأمن الوطني للبلاد"، مشيرا إلى أن "الملاحظات والتعديلات ستعرض على الرئاسات الثلاث من اجل أخذها بنظر الاعتبار وتقديم المشورة القانونية قبل الشروع بإقراره".

من جانبها، توقعت عضو مجلس النواب عن العراقية البيضاء عالية نصيف عقد صفقة بين الكتل السياسية لتمرير قانون العفو العام داخل مجلس النواب.

وقالت نصيف إن " بعض الكتل السياسية تعتقد أن هناك إشكالات سياسية وقانونية وفنية حول قانون العفو العام إذ ترى تلك الكتل أن هذا القانون يُراد منه إطلاق سراح المتلطخة أيديهم بدماء الأبرياء".

وأضافت "كما إن هناك جهات سياسية أخرى تطالب بأن يشمل قانون العفو العام فئات أخرى استثناها هذا القانون".

وأكدت نصيف أن " قانون العفو العام ستجرى عليه بعض التعديلات في القراءة الثانية له داخل مجلس النواب إذ إن الصيغة الحالية لهذا القانون عليها الكثير من الملاحظات"، مشيرة الى أنه "لا يمكن تمرير هذا القانون دون حصول توافق سياسي عليه".

يُذكر أنّ مجلس النواب صوت في العشرين من شهر الماضي على قانون العفو العام بشكل مبدئي بعد أن تخللت عملية التصويت مشادة كلامية بين ائتلاف دولة القانون وكتلة الأحرار بشأن هذا القانون.

وكان وزير العدل حسن الشمري حذر من " تمرير قانون العفو العام في مجلس النواب بسبب وجود بعض الثغرات في مسودته".

وقال الشمري خلال مؤتمر صحفي عقده مع مجلس شورى الدولة يوم الاثنين الماضي إن "تمرير قانون العفو العام في مجلس النواب بصيغته الحالية ستكون له تبعات سلبية على البلاد، كون مسودة قانونه فيها الكثير من الثغرات".

ويرى بعض الخبراء القانونيين أن "قانون العفو العام فيه عدد من الثغرات القانونية إذ إنه من الممكن أن يشمل بعض المتهمين بأعمال إرهابية وجرائم قتل وخطف من خلال الصيغة التي كتب بها مشروع القانون والتي هي أقرب ما توصف بالمرنة والمطاطة".

ووصف عضو كتلة الشباب المنضوية في ائتلاف العراقية طلال الزوبعي، السبت الماضي، إن قانون العفو العام غير واضح، مطالبا باستثناء اللصوص والمتهمين بقتل العراقيين من العفو.

وأوضح الزوبعي أن "قانون العفو العام غير واضح والكثير من الكتل ترغب بإضافة مواد تساهم في مساعدة الشريحة التي أوصلتها إلى البرلمان أو السلطة وهذا جزء من الوفاء لها"، لافتا إلى أن كتلته "ترى بأن القانون يجب أن يتضمن كافة المعتقلين في سجون العراق عدا الذين تلطخت أيديهم بدماء العراقيين أو الذين سرقوا أموال العراق ونهبوا أموالا طائلة من خزينة الدولة".

ودعا الزوبعي إلى إضافة مادة على القانون وهي "شمول المرتشين بأموال لا تتجاوز النصف مليون دينار عراقي بالعفو العام والإفراج عنهم فضلا عن إعطائهم راتبا تقاعديا بعد تسريحهم من وظائفهم".

و كانت اللجنة القانونية أنهت الأحد (٨/١٤) القراءة الاولى لمقترح قانون العفو العام عن بعض المتهمين بارتكاب جرائم وإعطائه فرصة للإصلاح والعودة والاندماج في الحياة الاجتماعية.

يذكر، ان عضو مجلس النواب عن التحالف الوطني كريم عليوي قال في وقت سابق إن قانون العفو العام لا يشمل من تلطخت أيديهم بدماء الشعب العراقي.

واوضح عليوي في: أن القانون سيدرس بدقة متناهية ويشمل من لم تتلطخ ايديهم بدماء الابرياء والمغرر بهم، مضيفا: ان الإرهابيين من المعتقلين لا يحتاجون الى هذا العفو لان تهريبهم من السجون امر واضح ويحدث بين الحين والاخر.

وطالب عليوي بان تكون هناك اجراءات امنية مشددة في السجون وان تتم محاسبة المقصرين وايقاع اقصى العقوبات بالمتواطئين مع السجناء الإرهابيين.

وتابع عليوي ان هروب السجناء لا يقف عند حدود السجن بل تقف خلفه جهات وكتل تقوم ببذل اقصى الجهود من اجل تسهيل عملية فرار الإرهابيين التابعين لهم على حد قوله.

وطالب عليوي بإجراء تحقيق عاجل وتشكيل لجان مركزة للوقوف على أسرار وخلفيات الهروب المتكرر.

# "اليوم الموعود" يصعد: ست عمليات في أسبوع واحد

## الهجمات نفذت بـ"كاتيوشا" في محافظات مختلفة بينها بغداد

**بغداد / المدى**

تبنى لواء اليوم الموعود التابع للتيار الصدري أمس، الخميس، تنفيذ ست عمليات قصف بصواريخ كاتيوشا وتفجير عبوات ناسفة ضد قواعد وأرتال أميركية في خمس محافظات ضمنها بغداد خلال أسبوع، مشيراً إلى أن تلك العمليات أسفرت عن سقوط قتلى وجرحى في صفوف الجنود الأميركيين.

وقال بيان صدر عن اللواء وحصلت "المدى"، على نسخة منه، إن "لواء اليوم الموعود نفذ خلال الفترة الممتدة من الأول من أيلول وحتى السابع منه ست عمليات في بغداد ومحافظات البصرة والديوانية والسماوة والموصل"، مبينا أن "تلك العمليات تضمنت إعطاب آليتين أميركيتين بعبوة ناسفة وقنبلة حرارية في السماوة والديوانية".

وأضاف البيان أن "من بين تلك العمليات أيضا قصف قاعدة أميركية في الموصل بخمسة صواريخ نوع كاتيوشا وإعطاب آليتين أميركيتين بقنبلة حرارية وعبوة ناسفة في البصرة، فضلا عن قصف السفارة الأميركية ببغداد بثلاثة صواريخ كاتيوشا".

وكان لواء اليوم الموعود التابع لجيش المهدي تبنى، في ١ أيلول الجاري، تنفيذ سبع عمليات قصف بصواريخ كاتيوشا وغراد وتفجير عبوات ناسفة ضد قواعد وأرتال أميركية في خمس محافظات ضمنها بغداد خلال أسبوع، مشيراً إلى أن تلك العمليات أسفرت عن سقوط قتلى وجرحى في صفوف الجنود الأميركيين.

وكان لواء اليوم الموعود التابع لجيش المهدي قد تبنى، في السابع عشر من آب الماضي، تنفيذ ثماني عمليات قصف بقذائف هاون وصواريخ كاتيوشا وتفجير العبوات الناسفة ضد قواعد وأرتال أميركية في ست محافظات خلال أسبوع، مؤكداً أن تلك العمليات أسفرت عن سقوط قتلى وجرحى في صفوف الجنود الأميركيين.

وسبق للواء اليوم الموعود أن تبنى، في ٩ آب الماضي، ثلاث هجمات استهدفت الجيش الأميركي في محافظتي بغداد وكركوك خلال أسبوع، فيما أكد استمراره في استهداف القوات الأميركية حتى خروج آخر جندي من العراق، كما أعلن في الرابع من الشهر نفسه، مسؤوليته عن ١٦ عملية بعبوات ناسفة وصواريخ كاتيوشا ضد القوات الأميركية في عدد من المحافظات العراقية خلال شهر تموز الماضي، فضلا عن تبنيه عشرات العمليات المسلحة ضد القوات الأميركية خلال الأشهر الماضية.

ويتبع لواء اليوم الموعود للجناح العسكري في جيش المهدي، ويشرف عليه زعيم التيار الصدري مقتدى الصدر، وكان اللواء قد نظم استعراضاً عسكرياً في ذكرى استشهاد الإمام الحسين في العاشر من شهر محرم الماضي.

وجدد زعيم التيار الصدري مقتدى الصدر، في الثامن من آب الماضي، مطالبة القوات الأميركية بالانسحاب من العراق مع جميع أسلحتها، مهدداً باستهداف القواعد العسكرية أو المدربين الذين "يعلمون الآخرين" تعذيب السجناء وقتل الأبرياء، محملاً تلك القوات مسؤولية انتشار "الإرهاب" و"المليشيات الطائفية".

وكان مصدر مقرب من زعيم التيار الصدري، نفى امس الاول، أن يكون الصدر راضيا على أداء كل من كتائب حزب الله وعصائب أهل الحق، لأنهما يعملان لأجندات خارجية، بل انه دائما ما يصفهم بالخارجين والمنشقين عن الخط الصدري.

ونقلت وكالات أنباء تأكيدات للصدر بشأن دعمه عمل كتائب حزب الله العراق، داعيا إياها إلى الابتعاد عن "المفسدين والمنشقين"، فيما كشف أنه حاول أن يكون عملها خاصا بالعراق فقط، لكن كبار قادتها رفضوا ذلك.

إلا أن المصدر قال لـ"المدى" في وقت سابق، لم يصدر عن زعيم التيار أي رضا عن كتائب حزب الله، وان بيانه كان واضحا ولم يأت بأي مديح لهم، موضحا "على العكس يحاول الصدريون وبكل قدراتهم كشفهم حتى يتسنى للقوات الأمنية إلقاء القبض عليهم وتقديمهم إلى العدالة".

وقال الصدر في رد له على سؤال لبعض أعضاء كتائب حزب الله في العراق بشأن ما إذا كان غير راض عن عملهم، "كلا أبدا عملكم إجمالا مُرضٍ"، مضيفا في جوابه الذي وزعه مكتبه في النجف أمس الاول وتلقت "المدى" نسخة منه، "تمنيت أن تتوحد الجهود وأن يكون عملكم للعراق فقط فرفض كباركم ذلك"، بحسب قوله.

وأضاف الصدر "حيا الله المجاهدين منكم وأتمنى ألا تقفوا مع من شوهوا سمعة المقاومة من المفسدين والمنشقين"، مضيفا بالقول إن "قوة التيار–إن جاز التعبير– هي قوة لكم".

مصادر مقربة من الكتائب أكدت لـ"المدى" أمس أنهم على أهب الاستعداد لمواجهة الأخطار المحدقة من قبل القوات الأميركية في حال عدم انسحابهم.

وعن إمكان انتشار هذه الكتائب، أكدت المصادر، أن غالبيتهم في بغداد ويتلقون الدعم من لبنان عن طريق أحد مكونات التحالف الوطني القريب من بيروت، أما محافظات الفرات الأوسط فهي ضمن نفوذ لواء اليوم الموعود، في حين تنتشر عصائب أهل الحق في المحافظات الجنوبية لاسيما البصرة.

وكانت كتائب حزب الله في العراق قد أعلنت، في الـ٢٢ من آب الماضي، إكمال استعداداتها لمعركة حاسمة وفاصلة مع القوات الأميركية، محذرة إياهم من التسويف أو المخادعة في الانسحاب من البلاد نهاية العام الحالي، فيما هددت بالبراءة من السياسيين العراقيين في حال موافقتهم على بقاء القوات الأميركية، فيما هددت الكويت في حال استمرارها ببناء ميناء مبارك.

وكانت كتائب حزب الله في العراق قد أعلنت، في ١٠ حزيران الماضي، مسؤوليتها عن هجوم استهدف القوات الأميركية شرق بغداد، مطالبة بإيقاف التدخل في الشأن الداخلي ومغادرة تلك القوات البلاد وإطلاق سراح المعتقلين من عناصر المقاومة الإسلامية، في حين وصفت الداعين إلى بقاء "الاحتلال" بأنهم "خونة" وستتم محاكمتهم.